

بينهما بالتساوي وروى انه النبي صلى الله عليه وسلم قال اطعموا الخراف السدس  
 اذ لم يكن دوها مام ومن بن سبته قال كان عبد الله يورث الميراث وان كان عشر السدس  
 ويقول انما هو سهم اطعم من رسول الله طعمه وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم  
 ويستعملون في الميراث سواء كانت ابوية او اممية او مختلطات الملاوي ان النبي عليه السلام  
 قال اطعموا الميراث السدس اذ لم يكن دوها مام والابن يام فوجد معضوفه على النور  
 الفاصل بين الصيمر والمعطوف كقول علي وامر له بحال الخطب ايضا بالاب وجود الادوان  
 الغدوم من اتحاد السبب وهذا قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت والي من كعب وسعد بن  
 وقاص رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وهو مذهب ابو الجعد لانها تدعيه الامم الاب  
 وان علفت كامم الاب فانها توشع اب الاب لانها ليست من قبله اذ لم يرانه وكذا  
 اذا كان الميراث بين الاب والابن مع اب بن ابي ام الى الاب وام ام الاب فالصاحفة اكل  
 جقة تدل على الميت بواسطة الترت مع تلك الواسطة وتنسقط الجقة البعدى عن اى  
 جهة كانت اى سواء كانت من جهة الام او من جهة الاب بالقرينة قاله السبكي لذلك  
 اعطى البودى في اترها من اى جهة كانت وارثة كانت اى القرينة كالم الاب عند عمومه  
 مع ام ام الام او بجولة كامم الاب عند وجوده مع ام ام الام وفي حق الصقون المالك  
 كالم الاب لان البعدى في اترها من اى جهة كانت وارثة كانت اى القرينة بجولة القرين  
 والقرينة بجولة الاب ولا اعتبار لقرينة القرينة فاذا كان حق ذات قرينة واضحة  
 والقرينة ذات قرينة بنى او كفى بقسم السدس سهمها انصافا باعتبار الابان يتد  
 الى يوسف وهو قول سفيان الثوري خلافا لمحمد وزفر والحسن فان يقسم السدس

عندم

عندم بينهما اذ لا اوارا بانها او نحوها باعتبار نسبتها وجه قوله محمد ان الاستحقاق  
 باعتبار النسبة لا باعتبار الاستحقاق الا ترى ان المحرم للبرحم من ان يكون مستحقا  
 لكن ما الغدوم في حقه بسبب الاستحقاق او جعل كالمعوم ومن احتج في حقه بسبب  
 او كفى فربما تخفى واحد صوته ولكن في الحكم مسعد باعتبار تعدد السبب كما اذا  
 ترك للمحوسمه وهاخته لابيه فانها تركت بالسببين معا فاعلم انه اذا اجتمع في شخص  
 واحد طبعين اوليها قال عمر ابن مسعود رضي الله عنهما انه يجب الترت جميعا قال  
 كالم الذي له قرين او كفى وقال علي وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس رضي الله  
 عنهم لا يورثه وياخذ الميراث باعتبار القرينين او كفى من ترك ابني عم احدهما  
 اخ لام فعند المالك كل الابن العم الذي هو اخص من امه ولا يشي بالاضرب عندم السدس  
 له باخو لام والباقي بينهما نصفان بالتخصيص خلافا للولاد وان لم يكن لقرينة الام مدخل  
 والولاد الغزبية بين الصولتين ان الاخ من الام في النسب يرت بالعصوبة فيما كان  
 يصرق اليه فرضته وتكون الباقي بينهما على السواء بالعصوبة وفي الولاد لا ارت له بالف  
 ضته يمكن صرف فرضته فخرج جانب من بدل لقرينة الام الاخ من الابوين رجحت  
 بهما عصوبة على الاخ لام ان الفرضتين مختلفا على قولهما فيما اذا ترك ابن عم لاب ام  
 وابن عم لاب هو اخ لام قال يحيى ابن ادم المالك كل الابن العم الذي هو اخ لام لا يورثه  
 العمومة كما لا يخفى فابن العم الذي هو اخ لام عندها في معنى الاخ لاب وام فيكون مقعدا  
 في العصوبة على ابن العم لاب وام كما اختلفوا فيما اذا ترك الاب وام الاب وام الام  
 وذات القرينة الواحدة ام ابه الاب فنك السدس لها وتلكه للحسن ذات

عندم بينهما اذ لا اوارا بانها او نحوها باعتبار نسبتها وجه قوله محمد ان الاستحقاق باعتبار النسبة لا باعتبار الاستحقاق الا ترى ان المحرم للبرحم من ان يكون مستحقا لكن ما الغدوم في حقه بسبب الاستحقاق او جعل كالمعوم ومن احتج في حقه بسبب او كفى فربما تخفى واحد صوته ولكن في الحكم مسعد باعتبار تعدد السبب كما اذا ترك للمحوسمه وهاخته لابيه فانها تركت بالسببين معا فاعلم انه اذا اجتمع في شخص واحد طبعين اوليها قال عمر ابن مسعود رضي الله عنهما انه يجب الترت جميعا قال كالم الذي له قرين او كفى وقال علي وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم لا يورثه وياخذ الميراث باعتبار القرينين او كفى من ترك ابني عم احدهما اخ لام فعند المالك كل الابن العم الذي هو اخص من امه ولا يشي بالاضرب عندم السدس له باخو لام والباقي بينهما نصفان بالتخصيص خلافا للولاد وان لم يكن لقرينة الام مدخل والولاد الغزبية بين الصولتين ان الاخ من الام في النسب يرت بالعصوبة فيما كان يصرق اليه فرضته وتكون الباقي بينهما على السواء بالعصوبة وفي الولاد لا ارت له بالف ضته يمكن صرف فرضته فخرج جانب من بدل لقرينة الام الاخ من الابوين رجحت بهما عصوبة على الاخ لام ان الفرضتين مختلفا على قولهما فيما اذا ترك ابن عم لاب ام وابن عم لاب هو اخ لام قال يحيى ابن ادم المالك كل الابن العم الذي هو اخ لام لا يورثه العمومة كما لا يخفى فابن العم الذي هو اخ لام عندها في معنى الاخ لاب وام فيكون مقعدا في العصوبة على ابن العم لاب وام كما اختلفوا فيما اذا ترك الاب وام الاب وام الام وذات القرينة الواحدة ام ابه الاب فنك السدس لها وتلكه للحسن ذات

عندم بينهما اذ لا اوارا بانها او نحوها باعتبار نسبتها وجه قوله محمد ان الاستحقاق باعتبار النسبة لا باعتبار الاستحقاق الا ترى ان المحرم للبرحم من ان يكون مستحقا لكن ما الغدوم في حقه بسبب الاستحقاق او جعل كالمعوم ومن احتج في حقه بسبب او كفى فربما تخفى واحد صوته ولكن في الحكم مسعد باعتبار تعدد السبب كما اذا ترك للمحوسمه وهاخته لابيه فانها تركت بالسببين معا فاعلم انه اذا اجتمع في شخص واحد طبعين اوليها قال عمر ابن مسعود رضي الله عنهما انه يجب الترت جميعا قال كالم الذي له قرين او كفى وقال علي وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم لا يورثه وياخذ الميراث باعتبار القرينين او كفى من ترك ابني عم احدهما اخ لام فعند المالك كل الابن العم الذي هو اخص من امه ولا يشي بالاضرب عندم السدس له باخو لام والباقي بينهما نصفان بالتخصيص خلافا للولاد وان لم يكن لقرينة الام مدخل والولاد الغزبية بين الصولتين ان الاخ من الام في النسب يرت بالعصوبة فيما كان يصرق اليه فرضته وتكون الباقي بينهما على السواء بالعصوبة وفي الولاد لا ارت له بالف ضته يمكن صرف فرضته فخرج جانب من بدل لقرينة الام الاخ من الابوين رجحت بهما عصوبة على الاخ لام ان الفرضتين مختلفا على قولهما فيما اذا ترك ابن عم لاب ام وابن عم لاب هو اخ لام قال يحيى ابن ادم المالك كل الابن العم الذي هو اخ لام لا يورثه العمومة كما لا يخفى فابن العم الذي هو اخ لام عندها في معنى الاخ لاب وام فيكون مقعدا في العصوبة على ابن العم لاب وام كما اختلفوا فيما اذا ترك الاب وام الاب وام الام وذات القرينة الواحدة ام ابه الاب فنك السدس لها وتلكه للحسن ذات